

ظاهرة التضخم النقدي في العهد الزياني ﴿مساهمة في علاقة النقد بالأسعار﴾

أحمد طاهري

جامعة البليدة 02 لونيبي علي

tahri mhamed1981pr@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2019/09/22؛ تاريخ القبول: 2020/10/06

The phenomenon of Monetary Inflation in The Zayani era
"Contribution to The relationship of Cash to Prices"
Tahri M'hamed

Abstract :

In this paper we try to touch the phenomenon of economic monetary in the Middle Ages in the era of the Zayani state, which combines the instability of the value of cash, and the fluctuation of prices between high and low, depending on the circumstances surrounding the state, and a set of justifications that confirm its existence, where the phenomenon of inflation or deflation The most important economic problem of monetary union, and made it non-negotiable among members of the parish, This situation may have had a significant impact on the instability of prices in the markets, and despite the relative nature of the phenomenon, which was usually associated with economic crises, it affected the economy and the Zayani society in all its forms and forced the Zayani authority to carry out a reform project based on creating balance in supply and demand, Stabilization of prices, preventing the removal of the value of cash protection for Zayani consumer.

Keywords: Cash ; Prices ; Inflation ; Society; Benou Zian.

أحمد طاهري

tahri mhamed1981pr@yahoo.com

Almawaqif

Vol. 16 N°: 04 Décembre : 2020

مُلخَص:

نحاول في هذه الورقة أن نلامس ظاهرة اقتصادية مسّت التّقد في العصر الوسيط زمن الدّولة الزيانية، والتي تجمع ما بين عدم ثبات قيمة التّقد وترنّج الأسعار ما بين الإرتفاع والإخفاض تبعاً للظروف المحيطة بالدّولة ومجموعة من المبررات التي تؤكّد وجودها، حيث كانت ظاهرة التّضخم أو الانكماش النقدي أهمّ مُشكلٍ اقتصادي اعتور الوحدة التّقديّة وجعلتها غير قابلة للتداول وسط أفراد الرعية، ولعلّ هذا الوضع قد كان له أثر بالغ في عدم ثبات الأسعار بالأسواق، ورُغم نسبية الظاهرة التي ارتبطت عادةً بالأزمات الإقتصادية إلاّ أنّها أثّرت على الإقتصاد والمجتمع الزياني بكلّ أطيافه وأجبرت السّلطة الزيانية على حمل مشروع إصلاحٍ قائم على خلق توازن في العرض والطلب حفاظاً على استقرار الأسعار والحيلولة دون زوال قيمة التّقد حماية للمستهلك الزياني.

الكلمات المفتاحية: التّقد؛ الأسعار؛ التّضخم؛ المجتمع؛ بنو زيان.

مُقَدِّمَةٌ:

تتأثّر قيمة التّقد عادةً بمجموعةٍ من المظاهر الإقتصادية التي تُؤدّي إلى ترنّج الوضعية العامّة للأسعار بالدّولة ممّا يؤثّر على القُدرة الشرائية للرعية خاصة في مجال الإستهلاك.

لذا يعدّ عدم ثبات التّقد أهمّ ظاهرة إقتصادية تواجه الدول في العصر الوسيط،-رغم ارتباط التّقد بقاعدة المعدنين- نظراً لتأثيرها المباشر على الأسعار التي تتعرض لعملية الإرتفاع والإخفاض؛ ولعلّ هذا

الوضع هو ما يجعل الوحدة النقدية معرضة للإهتزاز وغير قابلة للتداول وسط أفراد الرعية.

ولما كان الإستقرار النقدي هدفاً سامياً تسعى له السّياسية النقديّة والذي ارتبط بعدة صور من الأزمات النقديّة، كالكساد، والإنقطاع، والغشّ، فإنّ لظاهرة الغلاء والرّخص والتذبذب الواضح في قيمة العملة التي تداولتها المصادر الزيانية، أثر بالغ في بروز عدّة أزمات إقتصادية كان التضخم النقدي أثقلها وقعا على الإقتصاد الزياني.

ومن هنا تبدو أهمية العلاقة ما بين التقد بالأسعار في كونهما عاملان مُتلازمان، فوجود أحدهما يلزم وجود الآخر، في ظلّ الغلاء والرّخاء الذي تعرفه الدّولة، وفي وقت عرفت فيه السكّة الزيانية عدة تطورات في الوزن والعيار مرتبطة بالأوضاع المحيطة بها.

من هذا المنطلق فإنّ هذا التوجه هو ما يجعلنا نتساءل عن وجود هذه الظاهرة؟ ومُبررات وجودها في العهد الزياني؟ وإلى أي مدى تمكنت السلطة الزيانية من الحفاظ على استقرار نقدها المطروح للتداول؟ وما طبيعة العلاقة ما بين التقد بالأسعار؟ وهل تمكّنت السلطة الزيانية من التحكم في هذه الظاهرة حمايةً للمستهلك الزياني؟.

التضخّم النقدي (المفهوم والدلالة):

تذهب العديد من الدّراسات الإقتصادية أنّ التضخم النقدي هو الإرتفاع التدريجي أو المفاجئ للأسعار الناتج عن زيادة الطلب على التقد (العُمري، ح، 1966م، ص: 81؛ المصلح، خ، 2004م، ص: 75-76)

، أو هو زيادة كمية التّقد غير المتطابق مع العرض والطلب (التركماني، ع، 1988م، ص: 81) ، ويُقابله الانكماش؛ وهو الانخفاض المفاجئ للأسعار وتراجع عرض التّقد مقارنة بالسّلع والخدمات (التركماني، ع، 1988م، ص: 84؛ المصلح، خ، 2004م، ص: 78).

والظاهر أنّ هذا المفهوم المعاصر للعلاقة بين التّقد والأسعار قد عبّرت عنها المصادر الإسلامية بالغلاء والرّخص، أو الرّخاء - ارتفاع الأسعار وانخفاضها - ، وفي ذلك يذكر المقرئزي: ﴿اعلم حاط الله نعمتك وتولي عصمتك، أنّ الغلاء والرّخاء ما زالا يتعاقبان في عالم الكون والفساد منذ برأ الله الخليقة في سائر الأقطار وجميع البلدان والأمصار﴾ (المقرئزي، ت، 2007م، ص: 81).

كما أشارت إليه المصادر المعاصرة لدولة بني زيان، فقد ذكر الوزان ذلك بقوله: ﴿ودام الحصار سبع سنوات واستفحل الغلاء﴾ (الوزان، ح، 1983م، ج2، ص: 18) ، وقول ابن خلدون: ﴿وغلّت أسعار الأقوات﴾ (ابن خلدون، ع، 2002م، العبر، ج7، ص: 128) ، ويضيف التّنسي قوله: ﴿وكان على أهل تلمسان بلاءً عظيمً من غلاء الأسعار﴾ (التّنسي، م، 2011م، ص: 132) ، وعن الرّخص يقول أحدهم: ﴿أنّ صاع القمح بيع فيها أوّل التّهار بدينارين ورُبِعَ وبيع آخر التّهار ثمانية أصع قمح بثمن دينار﴾ (التّنسي، م، 2011م، ص: 134-135).

ويُقسم أحد المفكرين التضخم إلى عدّة أصناف حسب تنوع الأسعار وتدرجها في الانخفاض أو الإرتفاع ومن أنواعه:

- تضخمٌ بطيءٌ زاحفٌ الذي يقابله إرتفاع الأسعار بشكل دائم وبطيء.
- تضخمٌ سريعٌ مُفرط وهو الإرتفاع المستمر للأسعار في فترة زمنية قصيرة و بشكل مُفرط.
- تضخمٌ متوقعٌ وغير مُتوقع وهو الزيادة في الأسعار إمّا عن طريق التنبؤ بها أو بشكل مفاجئ.
- تضخمٌ ناتجٌ عن زيادة الطلب على السلع والخدمات والمرتبط في العصر الوسيط أساساً بزيادة التّرف عند الحكّام (المصلح، خ، 2004م، ص: 84-89).

وبذلك فإنّ ظاهرة التضخم النقدي في العصر الوسيط قد ارتبطت بالغلاء والرخص الذي يصيب الدولة نتيجة تذبذب واضح في أسعار المتوجات الإستهلاكية، وتفاوت واضح في العرض والطلب، لذا فإنّ دولة بني زيان لم تسلم من هذه الظاهرة نظراً لوجود العديد من المُبررات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وحتى الطبيعية التي ساهمت في إذكائها وتضخيم حجمها عبر فتراتٍ تاريخيةٍ متتالية.

مُبررات التضخم النقدي في العهد الزياني:

تذبذبُ الأسعار:

تُعد عملية إعطاء إحصائيات عديدة بأسعار السلع والخدمات زمن بني زيان أمراً مُتعمداً، نظراً لشح المادة المصدرية من جهة، ومن

جهة أخرى اقتصار الروايات التاريخية على عبارات أدبية وصفية للمظاهر العامة خاصة لفظ الغلاء أو الرخص، دون أن تُقدّم لنا تحليلاً مُقنعاً لهذه الظاهرة، إلا أننا ومن خلال نزرٍ يسيرٍ من المصادر والمراجع، يظهر لنا أنّ حجم الظاهرة قد عرف تفاقماً مع الأزمات الاقتصادية التي أصابت الدولة في فترات متلاحقة.

وللوقوف على مُعطيات رئيسية متعلّقة أساساً بالغلاء والرّخاء، فقد لا نجد في ثنايا هذه المصادر سوى الحديث عن مرحلتين بارزتين مُتفاوتة التواريخ، تتحدث عن أزمة الحصار المضروب على تلمسان أو في فترات أخرى قبل الحصار أو بعده (ينظر الملحق المرفق).

أسعار بعض السلع أيام الغلاء بتلمسان (698-703هـ / 1298-1303م)

نوع السلعة	القياس	الحالة العامة للأسعار	المصدر
مكيال من القمح برشالة (12 رطل) صاع من القمح كيل روجيو من القمح	2 مثقال ونصف 2 مثقال وربيع - 50 مثقال	ارتفاع الأسعار	- ابن خلدون عبد الرحمن، العبر، ج7، ص: 128. - التتسي، المصدر السابق، ص: 134-135 - يحيى ابن خلدون، المصدر السابق ج1، ص: 234. - الوزان، المصدر السابق، ج2، ص: 18
ثمانية أصع من القمح - كيل سكورسو من القمح.	1 الدينار - 03 مثقال	إنخفاض الأسعار	- التتسي، المصدر السابق، ص: 134-135 ؛ يحيى - ابن خلدون، المصدر السابق ج1، ص، 234. - الوزان، المصدر السابق، ج2، ص: 18 - 19
- صاع الشعير . - 16 صاع من الشعير .	-دينار 8/1 دينار 8/1	-ارتفاع -انخفاض	-يحيى ابن خلدون، المصدر السابق ج1، ص، 234.
-رطل العنب والخضر . -كراء آلات زراعية . -كراء دار لمدة سنة . -ثمن دار . -16 أوقية من الزيت.	-درهم واحد . -7 ننانير . -12 دينار . -60 دينار . -ربيع درهم .	استقرار الأسعار نسبيا	-الملازوني، أبو زكريا يحيى المغيلي المازوني (ت 883 هـ - 1478 م)، الدرر المكنونة في نوازل ملازوني، تحقيق حساني مختار، مخبر المخطوطات، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر، 1425 هـ/ 2004 م، ج3، ص، 77 . - نفس المصدر، ج3، ص، 91 . -نفسه، ص، 94 . -الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص، 102 . -نفسه، ج8، ص، 87 .
-البقرة الواحدة . -رطل جلد بقري ميت . -دجاجة + بطيخ . -أوقية الشحم + الفول + الخنس . -الفار + رعية + أوقية ملح + حطب . - انقاء والفوس . -أرنب + الخيار . -الخيل . -انقاء-الضئان . -أوقية زيت + السمن . -الببضة + صفور . -نفت . -حبة تين + اجاص . -رطل لحم البغال والحمير . -النحيفة . -الهر + الكلب .	-60 مثقال . -30 درهم . -30 درهم أو 8 ننانير للدجاجة . -20 درهم . -10 دراهم . -40 درهم . -3/8 دينار . -10 دراهم صغار أي 1/10 مثقال . -7 مثقالين ونصف . -12 درهم . -06 دراهم . -15 درهم . -02 درهم . -مثقال . -مثقال ونصف لكل منها .	ارتفاع الأسعار	- ابن خلدون، العبر، ج7، ص، 128؛ التتسي، المصدر السابق، ص، 132.

أحمد طاهري

tahri mhamed1981pr@yahoo.com

Almawaqif

Vol. 16 N°: 04 Décembre : 2020

الملاحظ من خلال الملحق المُرفق هو ذلك التفاوت الواضح في أسعار المنتوجات الإستهلاكية خاصة مادتي القمح والشعير، باعتبارهما المادة الأولى لصناعة الخبز، والمادة التي يُقبل على اقتنائها مُعظم سكان المنطقة، حيث عرفت ارتفاعاً واضحاً أيام الغلاء، بحيث بلغ أيام الحصار سعر القمح، من 02 مثقال ونصف إلى 30 مثقالاً، (ابن خلدون، ع، 2002م، العبر، ج7، ص:128؛ الوزان، ح، 1983م، ج2، ص:18)، لينخفض بعد نهايته إلى ما بين 03 مثاقيل إلى 1/8 (دينار)، لكل ثمانية صيعان (ابن خلدون، ي، 2011م، ج1، ص:234؛ التنسي، م، 2011م، ص:134-135).

وكذلك هو حال الشعير الذي ارتفع إلى الدينار، و 1/8 الدينار، لينخفض إلى 1/8 دينار لكل 16 صاع بعدما كان ثمنه لصاع واحد (ابن خلدون، ي، 2011م، ج1، ص:234).

والظاهر أنّ هذا التذبذب الواضح وغير المستقر لمستوى الأسعار زمن بني زيان، قد ارتبط بآثار السوق المفتوحة التي تعتمد أساساً على قانوني العرض والطلب، لذا جاءت الأسعار تترنح ما بين الغلاء والرّخاء (مختار، ح، 2009م، ج2، ص:60)، كما كان للعوامل السياسية كالحروب مع الجيران والأزمات الديموغرافية والظواهر الطبيعية، كالجفاف والمجاعات دور بارز في ذلك (مختار، ح، 2009م، ج2، ص:58-59؛ بن ساعو، م، 2013-2014م، ص:70-71)، ولعلّ من أبرز المظاهر التي رفعت قيمة الأسعار هو ذلك الحصار المضروب على تلمسان

سنوات 698-703 هـ / 1298-1303 م، الذي وصفه ابن خلدون بقوله: ﴿وغلّت أسعار الأقوات والحُبوب وسائر المرافق بما تجاوز حُدُودَ العوائد... واستهلك النَّاسُ أموالهم وموجودهم وضائق أحوالهم﴾ (ابن خلدون، ع، 2002 م، العبر، ج 7، ص: 128).

واعتمادا على هذه المعطيات يمكننا أن نلاحظ بروز نوعان من

التضخم في مدّة وجيزة أبرزها:

- تضخمٌ سريعٌ مفرطٌ نظرا لإرتفاع الأسعار بسرعة فائقة ارتبط بشدّة الحصار وانقطاع الأقوات.

- تضخمٌ متوقّعٌ وهو الإرتفاع الشّدِيد للأسعار لكون الحصار المضروب على تلمسان كان متوقّع الحدوث نظرا لشدّة الصراع بين الطرفين.

في حين أنّ تراجع الأسعار بعد نهاية الحصار قد نتج عنه ظاهرة الانكماش، أي الانخفاض الشّدِيد للأسعار، ولعلّ بلوغ صاع القمح أيام الغلاء 30 ديناراً كحد أقصى، قد انخفض إلى مستويات دنيا بلغ 1/8 دينار لكل 16 صاع، دليل على هذه الظاهرة (ابن خلدون، ي، 2011 م، ج 1، ص: 234؛ الوزان، ح، 1983 م، ج 2، ص: 18).

تداعيات الأزمة الإقتصادية:

تعدّ الحروب التي عرفها المجتمع الزياني طيلة فترات تاريخية متواصلة سببا كافيا في تصاعد الأزمة المالية والتّقدية، حيث عرفت الدّولة الزيانية صراعا مريرا مع جيرانها من بني حفص أو بني مرين، بلغ أقصاه أيام الحصار العسكري والإقتصادي على الدّولة سنوات

770هـ / 1368م (الميلادي، م، 1989م، ج2، ص: 423)، و
سنوات 680هـ / 1281م (ابن خلدون، ي، 2011م، ج1، ص: 231)
، وسنوات 689هـ / 1290م (ابن
خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص: 119-120)، والحصار الطويل الأول
والثاني سنوات 698-703هـ / 1298-1303م، و سنوات 735-
737هـ / 1334-1336م (ابن خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص:
128؛ الوزان، ح، 1983م، ج2، ص: 19).

والظاهر أنّ هذا النوع من الحروب الإستراتيجية كان من شأنه
أن يرفع مستوى أسعار المنتجات الإستهلاكية ويقطع المدد المالي على
الدولة والرعية، نظراً لشدة الحصار بعد ما أغلقت نوافذ التجارة
الخارجية ومنعت الأقوات من دخول للمدينة (ابن
خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص: 128؛ الوزان، ح، 1983م، ج2، ص: 17-
18؛ التنسي، م، 2011م، ص: 130-131)، وما زاد الأمر سوءاً بروز
أزمة ديموغرافية جرّاء هذا الحصار، حيث تراجع سكان مدينة تلمسان إلى
المائتين، أما الجند فبلغ الألف فقط (التنسي، م، 2011م، ص: 132) مع
ارتفاع عدد القتلى الذين تراكمت أشلائهم وذاقت بهم الأزقة (ابن
خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص: 128).

وأمام هذا الوضع المتأزم فقد تعرض السكان لأكبر امتحان من
نقص الأنفس والثمرات، وغلاء المقتنيات، وبرز أزمة مالية حادة رافقتها
أزمة ديموغرافية، عطّلت الموارد المالية للدولة وخلفت عجزاً واضحاً في

الموازنة العامة لبيت المال، ولعلّ هذا الوضع قد كان له أثر على السكّة التي تعرضت للانقطاع، خاصّة وأنّ بني مرين قد منعوا دخول أي شيء للمدينة بما فيها المواد الأولية وحتى الغذاء، وبذلك يصبح التّقد في نكسة حقيقية.

الغشّ بالعملة وانتشار التّقد الرديء:

تعتبر ظاهرة الغشّ بالعملة التي انتشرت زمن بني زيان والتي تفاقمت بشكل واضح خاصّة بعد سنة 791هـ/1388م نظراً لمجموعة من الإعتبارات المتعددة سواء الداخلية أو الخارجية، عاملاً مهماً في تراكم ظاهرة التضخم وبروزها بشكل متفاوت طيلة فترة حكم سلاطين بني زيان، ولعلّ كثرة الأزمات الإقتصادية التي عرفتها قد أدت إلى انتشار الغشّ بشكل كبير، نظراً للانقطاع الموارد الأولية على دار الضرب وتوقف عملية سكّ العملة، ممّا يؤدي إلى الغلاء وتذبذب قيمة العملة وتزايد وتيرة الإنفاق لدى السلطة، مقارنة بتراجع الإيرادات (ابن خلدون، ي، 2011م، ج1، ص: 231؛ الوزان، ح، 1983م، ج2، ص: 19).

وبذلك فإنّ هذا الركود الإقتصادي يدفع الرعية والسلطة إلى استعمال الغشّ بالعملة مع الاحتفاظ بالعملة الجديدة، ليصبح التّقد الرديء أكثر رواجاً (العمري، ح، 1996م، ص: 102-103)، وهذا ما أكّده العقباني الذي أشار لهذه الظاهرة بأنّ فساد سكّة المسلمين قد أصبحت عامّة ببلاد المغرب، حتى كادت رؤوس أموالهم تنقرض نظراً

للغلاء الذي صاحب انتشار التّقود الرديئة بدل التّقود الجيدة (العقباني، ع، 1967م، ص: 236).

لذا تصبح النظرية الكمية (ينظر التعليق رقم 01)، أكثر حضوراً بأسواق بني زيان نظراً لتوفر كمية كافية من التّقود المغشوش بالأسواق، يصعب على الرعية التنازل عنها لكونها قد أصبحت عُرفاً وعادةً في المعاملات المالية بعد فقدان الجيد ورواج الرديء (الونشريسي، ع، 1981م، ج5، ص: 189-190)، وهذا ما يزيد من سرعة تداول العملة الرديئة وتراجع قيمتها كون الرعية تريد التخلص منها خوفاً من الغلاء والتدحرج السريع لقيمتها؛ وهذا ما أكده الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد المقرئ (ت 795هـ / 1392م) بقوله: ﴿فكانوا لذلك يتعاطونها في المبايعات على كثرة، حتى صار من عنده شيء منها، - التّقود الرديء - يريد الخروج عنها في أي غرضٍ حضر، من غير مُبالاةٍ بغلاءٍ أو رُخصٍ لتوقُّع قطعها﴾ (الونشريسي، ع، 1981م، ج5، ص: 190).

ومن هنا فإنّ التضخم تزيد وتيرته أيام الأزمة في وقت تكثرت فيه العملات المغشوشة، مما يؤدي إلى هلاك الأسواق وتراجع النمو الإقتصادي خاصة بعد توقف الدولة عن إصدار التّقود، الذي يقابله تراجع مستويات الإنتاج وارتفاع النفقات. الترفُّ وزيادة الطلب:

تشير بعض النصوص التاريخية أنّ ظاهرة الترف عامل أساسي في تراجع الجباية المالية خاصة إذا اقترن الأمر بأيام الدولة الأخيرة، مما يدفع السلطة إلى ضرورة تدارك الوضع بفرض المغارم والمكوس تغطية لترف الحكّام (ابن خلدون، ع، 2001م، مقدّمة، ج1، ص: 344).

والبارز أنّ سلاطين بني زيان المتأخرين قد دأبوا على حياة الرفاهية التي تتطلّب أموالاً ضخمة، خاصة أيام السلطان أبا تاشفين عبد الرحمن الأوّل الذي كان جائحاً للملذات الدُنْيا (ابن خلدون، ي، 2011م، ج1، ص: 239؛ التنسي، م، 2011م، ص: 141)، وبلغ الأمر من الترف اتّخاذ الرّكاب واللّجم والسيوف من خالص الفضة والذهب تعبيرا عن حياة الرغد والرفاهية (المازوني، ز، د.ت، ج2، ص: 724-725).

وأمام تزايد التّفقات الملكية ونفقات الأعياد والاحتفالات وتصاعد أجور الجيش وعمّال الدولة، يصبح السلطان مجبرا على ضرورة توفير المال، ممّا يؤدي إلى زيادة الطلب على السّلع التي لا تتوفر عادة بالأسواق خاصة أيام الأزمات، وقد وصف لنا ابن خلدون حالة السُلطان أيام الحصار بقوله: ﴿واستهلك النَّاس أموالهم وموجودهم، وضائق أحوالهم... وأشرفوا على الهلاك فاعتزموا على الإلقاء باليد والخروج بهم للاستماتة﴾ (ابن خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص: 128).

ويبدو أنّ هذا الوضع المرتبط بزيادة الطلب وارتفاع مستوى الترف، يدفع السلطة إلى زيادة كمية النقد المتداولة، والتي عادة ما تكون مغشوشةً ترضيةً لفئة الحكام (المقريزي، ت، 2007م، ص: 135-136).

ولعلّ هذا الأمر ينتج عند نوع آخر من التضخم النقدي المرتبط بزيادة الطلب على السلع والخدمات، والذي ظهر خاصةً مع السلاطين المتأخرين من بني زيان الذين أثقلوا كاهل الرعية بالمكوس والمغارم نظراً لارتفاع النفقات وتراجع الإيرادات (الوزان، ح، 1983م، ج2، ص: 23؛ المصلح، خ، 2004م، ص: 89).

ومن هنا يمكننا القول أنّ الترف يزيد من سرعة الطلب على الاستهلاك للسلع والخدمات، والذي بدوره ينتج عنه التضخم النقدي المرتبط بزيادة الطلب، أو ما عبّر عنه بتضخم الطلب (العُمري، ح، 1996م، ص: 86).

إنطلاقاً من هذه المبررات يمكن القول أنّ الدولة الزيانية قد عرفت عدة أصناف من التضخم متفاوتة التأثير، أبرزها تضخم الطلب المرتبط بزيادة الترف والطلب على السلع والخدمات، خاصة أيام السلاطين المتأخرين، لترتفع شدته أيام الأزمات الاقتصادية، وهذا ما عرف بالتضخم المفرط والسريع الذي يعدّ أخطر أنواع التضخم تأثيراً على الاقتصاد عامةً والنقد خاصةً أمام غياب السلطة وعدم تدخلها في الأمور الاقتصادية بشكل مؤثر.

العوامل المؤثرة في استقرار النقد الزياني:

أصناف التّقد:

عرف المجتمع الزياني كحاله من المجتمعات الوسيطية نظام المعدنين الذي يعتمد على الذهب والفضة كنظام أساسي في المعاملات المالية، لذا كانت هذه العملة في أغلبها صورة طبق الأصل في الشكل والمضمون عن العملة الموحدية (بن مصطفى، إ، 2006-2007م، ص: 41؛ كربوع، م، 2012-2013م، ص: 93؛ بواشي، خ، 2013م، ص: 210؛ بلعربي، خ، 2014م، ص: 22).

ومقارنة بالدول المجاورة فقد كان التّقد الزياني على درجة من التقدم والتطور، خاصة إذا تمت مقارنته بالتّقد في بلاد السودان حيث عرفت السلطة الزيانية نوعان من السكة المستعملة ومنها:

• التّقود المعدنية:

شملت الدينار الذهبي الذي اختلفت أوزانه ومقاساته تبعا للتطور الحاصل في الإقتصاد الزياني الذي يعمل على توفير مادة الذهب لصناعة التّقد، وكان أبرزه دينار السلطان يغمراسن بن زيان، حيث حمل مواصفات الدينار الحفصي شكلاً ومضموناً لما كان بنو زيان في تبعية نقدية لدار الضرب الحفصية (بواشي، خ، 2013م، ص: 212)، والدينار الذي سكه السلطان أبو زيان محمد الأول بن عثمان بعد فك الحصار عن تلمسان الذي فرضه السلطان المريني يوسف بن يعقوب سنة 706هـ/1306م، كتب عليها ﴿ما أقرب فرج الله﴾، حيث تدل هذه العبارة، على نهاية الحصار ونجاة أهل تلمسان من الهلاك (ابن

خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص:12؛ بلعربي، خ، 2014م، ص:62-63؛ كربوع، م، 2012-2013م، ص:93؛ رمضان، ع، 2008م، ص:84)، إضافة إلى عدة نماذج أخرى ساقها لنا هنري لافوا "Henri Lavoix"، تمثل المراحل التاريخية الكبرى لتطور العملة الذهبية، الذي سكت بدار الضرب الزيانية إبتداءً من السلطان أبي حمّو موسى الأول (707-718هـ / 1307-1318م)، إلى غاية السلطان عبد الله محمد (910-923هـ / 1504-1517م)، حيث تراوح وزنه على العموم ما بين 4,48 غرام، و4,66 غرام، وقطره ما بين 32 ملم و34 ملم (Henri Lavoix, 1891, Tome03, p:459-465).

كما كان للدرهم الفضي المربع وجود بالدولة الزيانية اقتداءً بالموحدّين، على أنّ أجزاءه هي الدرهم الكبير والصغير ونصف الدرهم، ونظراً لشكله غير المنتظم فقد تراوحت أوزانه ما بين 8,0غ-9,0غ، و1,40غ-1,60غ، وأبعاده ما بين 13ملم و15ملم، و15ملم و16ملم (العمرى، ش، 2010م، ج4، ص:98؛ رمضان، ع، 2008م، ص:84؛ بواشي، خ، 2013م، ص:212؛ بن قربة، ص، 2011م، ج1، ص:172).

ومّا تجدر الإشارة إليه أنّ الفلاس التحاسي قد كان له وجود بالدولة، رغم أنّ الدراسات الأثرية قد وقفت عاجزة عن إيجاد نماذج منه، ولكنّ الرائج بين المفكرين أنّ هذه العملة قد استعملت لإقتناء مُحقرات اللّوازم بعد تراجع كمّيات الذهب والفضّة؛ وما يدعم هذا التوجه هو إقبال دار الضرب الزيانية وتجار بني زيان على جلب التحاس

من بلاد السودان، على شكل قُضبانٍ رقاقٍ أو غلاظٍ؛ لصهره أو استعماله في أغراض شتى، ومنها صناعة الفلّس النحاسي (ابن بطوطة، م، 1987، ج2، ص: 710-711).

والظاهر أنّ نقص المادة المصدرية ماعدا ما ذكره الوزان بقوله: ﴿ وأخرى نحاسية متفاوتة القيمة والتنوع (الوزان، ح، 1983، ج2، ص: 23)، يجعلنا نرجح أنّ هذه العملة قد اختلفت أوزانها وأنواعها، فربّما كان منها الكبير والصغير، أو الربع والنصف والثلث، وهذا ما أشار إليه الوزان على أنّها مختلفة في النوع، ولعلّ اختلاف القيمة يؤكّد تفاوت أوزانها على قدر اختلاف أصنافها؛ وهذا ما يؤكّد تراجع كميات النحاس زمن الوزان، وبذلك فإنّ الفلّس النحاسي يقدر بنصف الحبة؛ أي ما يعادل 0,0295 أو 0,035 كحد أقصى (يوسف، ع، 1992، م، ص: 177).

• التّقود السّلعية:

تتمثّل في جميع السّلع سواء المعدنية أو غيرها والمستعملة من طرف التجار الزيانيين أثناء عمليات التبادل التجاري كوحدة للقيمة، لذا فقد تميّزت هذه التّقود بنوع من المحدودية، نظرا لانتشار نظام المعدنيين، لذا اقتصر التعامل بها على الأفراد دون الدولة، ولكنها تعبّر عن ذلك التفاوت التقدي بين مجتمعات المغرب الإسلامي والسودان الغربي.

ومنها دراهم الصلّح، وهي عبارة عن نوع من التّقود السّلعية المعدنية التي لا تحوي رسوماً أو أشكالاً تشير إلى دار الضرب، ولكنها

تعبّر عن قيمة محدّدة، لكونها قد ضربت من الذهب، ومنه فإنّ لجوء تجّار تلمسان لهذا النوع من التّقد كوسيط للتبادل مع أهل السودان، مردّه لعدم درايتهم بالتّقود المعدنية (ابن بطوطة، م، 1987، ج2، ص: 710-711)، كما لجؤوا إلى استخدام عدّة قطع معدنية من الحديد، تنوعت ما بين الرّطل ونصف الرّطل، أو ربع الرّطل، لإقتناء عدّة لوازم منها الحليب والخبز والعسل (بشاري، ل، 2011، م، ص: 190؛ شقدان، ب، 2002، م، ص: 216).

في نفس الوقت استعمل بنو زيان نقودا سلعية من غير المعادن ومنها الودّع، وهو نوع من الأصداف التي تعامل بها أهل السودان مع التجّار الوافدين إليهم، حيث كان يُستورد من بلاد فارس، وتعادل أربعمئة ودعة مثقالاً واحداً، على أنّه كان يستعمل لشراء محقرات اللّوازم (الوزّان، ح، 1983، م، ج2، ص: 167) إضافة إلى الملح الذي حبّذ أهل السودان التعامل به بدل التّقود المعدنية كوحدة نقدية في المعاملات المالية مع التجّار الوافدين لأقاليمهم، نظرا لقلّته ببلاد السودان، ولعلّ ندرة هذه المادة وكثرتة ببلاد البربر، هو مادفع أهل السودان للاقتصاد في استعماله (الوزّان، ح، 1983، م، ج2، ص: 280)، حيث بلغ ثمن الرّطل منه المثقال؛ أي أنّ ثمانين مثقالا تعادل 80 رطلا= 40 كلغ (الوزّان، ح، 1983، م، ج2، ص: 280).

المؤثرات الداخلية:

نظرا لما يتميز به النقد عموما بعدم الثبات في القيمة فإنه يتأثر عادة بعدة عوامل تجعل قيمته تترنح ما بين الغلاء والرخص تبعاً للأوضاع المحيطة بالدولة، لذا فقد تعددت أشكال ومظاهر بروز الأزمات النقدية في بلاد المغرب الإسلامي، والظاهر أن النقد الزياني هو أيضا كان عرضة لعدم الاستقرار في الوزن والقيمة والعيار، تماشياً مع التطورات الخاصة بالسلطة السياسية وتقلبات الإقتصاد والأسواق التي كانت لها تأثير مباشر على النقد وصرفه، ومن أهم العوامل الداخلية نذكر:

- تعدد أخطاء دار الضرب في عملية سك العملة، وتعد هذه العقبة من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى تفاوت قيمة وعتار ووزن النقد المطروح لعملية التداول في الأسواق، وقد ساق لنا صاحب الدوحة عدة أشكال من هذه الأخطاء التي ترتبط بعمال دار الضرب سهواً أو عمداً، أو من طرف الذين يترددون على دار الضرب (ابن يوسف الحكيم، ح، 1958م، ص: 52-58، 73-77).

وأمام نقص المادة المصدرية حول أخطاء النقد الزياني إلا أن ذلك لا يمنع من وجود أخطاء تسبب بها العمال، ولعل من أبرز الأخطاء المتعمدة ذات البعد الشخصي تمثل في سك السلطان عملة غير خالصة من الذهب والفضة والتحاس أو أواخر أيام الدولة (الوزان، ح، 1983م، ج2، ص: 23).

• تراجع كميات المواد الأولية المعتمدة في سكّ التّقد خاصة الذهب والفضّة والتي كانت تجلب عادة من بلاد السودان (برونشفيك، ر، 1988م، ج2، ص: 271؛ بن ساعو، م، 2013-2014م، ص: 165)، حيث عرف التّقد إثر ذلك تذبذبا واضحا أدى إلى عدم استقراره بالأسواق خاصّة من حيث الوزن والشكل، وهذا ما أكّده لافوا من خلال النماذج المعروضة والتي تراوح وزنها ما بين 4.44غ و4.95غ، والمتعلّقة بالدينار الذهبي، ولعلّ هذا الأمر ما دفع السلطة لتعويض هذا التّقص بالفلس النّحاسي حفاظا على آليات صرف التّقد (Henri Lavoix, 1933, tome03, P459-465).

• إقبال السلطة على سكّ نقد غير خالص خاصة بعد تراجع الموارد الأولية من الذهب والفضّة، نظرا لتصاعد الأزمة التّقديّة والمرتبطة بدرجة توفير المعادن، إضافة إلى بروز المنافسة الأوربية في الحصول على المعدن—
الشمينة (الوزان، ح، 1983م، ج2، ص: 23؛ سعيدان، ع، 2002م، ص: 9-10).

• التدخل المباشر لليهود في عمليات الصّيرفة التّقديّة بعد امتناع المسلمين عن هذه المعاملات لأمر دينية مرتبطة بالرّبا، ممّا أدى إلى تفشي ظاهرة الغشّ بالتّقد خاصّة العملة الزائفة والتّقد الناقص على الوزان (العقباني، ع، 1967م، ص: 202)، ومن هنا فإنّ لليهود يدّ فاعلة في عدم استقرار التّقد بالأسواق، ولعلّ استخدامهم أيام بني زيان في

عمليات الجباية المالية دليل على نفوذهم الواسع بالدولة (ابن مرزوق، ع، 1981م، المسند، ص: 285).

• انتشار ظاهرة الغش أيام بني زيان والتي كان لها دور في إضعاف القدرة الشرائية للرعية وتراجع قيمة النقد ووزنه وعياره كمظهر من مظاهر الأزمة النقدية (ينظر التعليق رقم 02)

• الغلاء وارتفاع الأسعار نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أصابت الدولة والتي ترتبط بالحروب والحصار والصراعات الداخلية حول الحكم خاصة بين أفراد الأسرة الواحدة التي استنزفت خزينة الدولة وأدت إلى تغيير مجالات السياسة المالية والنقدية حسب التوجه الفكري للسلطان في إدارة الدولة (ابن خلدون، ي، 2011م، ج1، ص: 231؛ الوزان، ح، 1983م، ج2، ص: 19؛ الملي، م، 1989م، ج2، ص: 427).

المؤثرات الخارجية:

ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

• تعدد الأزمات الاقتصادية المرتبطة بالحروب الزيانية المرينية و الحفصية أو الصراع الإسباني والعثماني، لذا فإن هذه الحروب المتتالية تعد من أبرز المؤثرات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتراجع قيمة النقد بعد تدهور النظام المالي وتزايد الأزمة الديمغرافية، لذا يعد الغلاء من سمات الأزمة النقدية التي أصابت الدولة أيام الحصار ومن ذلك ما ذكره ابن خلدون بقوله: ﴿وغلت أسعار الأقوات والحبوب وسائر المرافق لما تجاوز حدود العوائد وعجز وجددهم﴾ (ابن خلدون، ع، 2000م،

العبر، ج7، ص:128)، كما أنّ انخفاض الأسعار قد يؤثر على قيمة النقد على حد ما ذكره التنسي في حال الأسعار بعد فك حصار تلمسان (التنسي، م، 2011م، ص:154-155).

• رواج الأزمات النقدية ببلاد المغرب الإسلامي خاصة الدول المجاورة المتعاملة اقتصاديا مع بني زيان، وهذا ما سهّل عمليات دخول النقد المغشوش بكميات مُعتبرة للأسواق الزيانية نتيجة للحركة التجارية المستمرة ومنها الأزمة النقدية الحفصية سنة 770 هـ / 1368م، والمرينية سنة 736 هـ / 1335م (البرزلي، ق، 2002م، ج3، ص:155؛ الونشريسي، ع، 1981م، ج6، ص:75؛ ابن يوسف الحكيم، ح، 1958م، ص:76).

• المنافسة الاقتصادية مع دول الجوار والضفة الأخرى، حيث يعد النقد وسيلة ومعيّار لقياس التطور الإقتصادي لهذه الدول، ولعلّ من أبرز الأمثلة الدالة على المنافسة النقدية إقدام دار الضرب المرينية على اختيار العملة الحفصية بدل العملة الزيانية زمن صاحب الدوحة كمرجع أساسي لسكّ العملة، ممّا يدل على التباين الواضح في قيمة العملة واستقرارها بالمناطق الثلاث (ابن يوسف الحكيم، ح، 1958م، ص:59؛ برونشفيك، ر، 1988م، ج2، ص:74).

• فقدان الدولة الزيانية مورد مالي مهم يعتمد على توفير الذهب لدار الضرب خاصة طريق الذهب الرابط بين تلمسان وسلجماسة، بعد أن خضعت للدولة مدّة 13 سنة (662 هـ / 1263م إلى 673 هـ / 1274م)،

ولعلّ هذه الخسارة المادية قد أفقدت التّقد الزّياني توازنه بتراجع كميات الذهب المتدفق أدّت إلى أزمة نقدية أشار لها الوزان بدقة (ابن خلدون، ع، 2000، م، العبر، ج7، ص: 114؛ الوزان، ح، 1983، م، ج2، ص: 23؛ علوي، ح، 1997، م، ص: 203).

وبه فإنّ تظافر العوامل الداخلية والخارجية من شأنه أن يؤثّر بشكل مباشر على تراجع قيمة التّقد الزّياني سواء بالمعاملات المالية الداخلية أو الخارجية وجرّه إلى مجال أضيق من ذلك، إلى غاية بروز الأزمة التّقدية، ومن هنا تصبح السلطة مُلزّمة ومُجبرة على تفادي الأزمات النقدية وعوارضها التي تضر بالإنتاج والثروة وجميع المعاملات والالتزامات المرتبطة بالتّقد.

علاقة التّقد بالأسعار:

يُعد أمر الحفاظ على استقرار التّقد وقيّمته أمراً ضرورياً في ظلّ المتغيرات والعوامل المؤثرة التي تحيط بالدولة الزيانية، لذا فإنّ استقرار الأسعار مرتبط بثبات قيمة النقد وزناً وقيماً، منذ صدوره عن دار الضرب الرّسمية إلى غاية رواجه بين الأفراد (ابن خلدون، ع، 2000، م، العبر، ج7، ص: 322).

وبذلك فإنّ مهمة الإصدار التّقدي وجب اقتصارها على الدولة باعتبارها وظيفة ضرورية للملك بها يميز بين التّقد المغشوش وغيره (ابن خلدون، ع، 2000، م، العبر، ج7، ص: 323)، من حيث ثبات العيار والوزن والابتعاد عن التقدير (ابن خلدون، ع، 2000، م، العبر، ج7، ص: 325).

وأمام المعطيات السابقة يتبين لنا أنّ عملية الإصدار النقدي يجب أن تتلائم مع حجم الطلب تجنباً للتضخم (ارتفاع الأسعار) والانكماش (انخفاض الأسعار) حفاظاً على استقرار أسعار السلع والخدمات بالدولة (عبد المولى، س، 1989م، ص: 61).

ومن هنا فإنّ علاقة التقد بالأسعار علاقةً عكسيةً حيث ترتفع قيمة التقد بانخفاض الأسعار وتنخفض قيمة التقد بارتفاع الأسعار (عبد المولى، س، 1989م، ص: 59؛ العمري، ح، 1996م، ص: 77)، لذا كان الحصار الطويل الذي ضرب على تلمسان دليل ذلك حيث عرفت الأسعار ارتفاعاً رهيباً نتيجة شدة الحصار وانقطاع الموارد لمدة 8 سنوات و3 أشهر و5 أيام (ابن خلدون، ي، 2011م، ج1، ص: 234؛ التنسي، م، 2011م، ص: 135؛ ابن خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص: 128).

لذا فإنّ هذه المدّة كافية لانخفاض قيمة التقد وارتفاع مستوى التضخم النقدي بشكل سريع، وما يؤكّد هذا التوجه هي أسعار بعض المنتجات الإستهلاكية خاصة مادة القمح والشعير التي ارتفع ثمنها بشكل رهيب حتى وصفته بعض المصادر بـ «بلاء عظيم من غلاء الأسعار» (التنسي، م، 2011م، ص: 132).

وبعد نهاية الحصار عرفت الأسعار انخفاضاً شديداً أدى إلى أزمة أخرى تُعرف بالانكماش النقدي؛ وبه فإنّ انخفاض الأسعار سوف يرفع من قيمة التقد بقول أحدهم: «ففي ساعة واحدة بيع عندهم القمح

ثمانية صيعان بثمان دينار، والشعير ستة عشر صاعاً بثمان دينار* بعدما ما كان: *ثمان صاع قمحهم إلى دينارين وربيع دينار، وصاع شعيرهم إلى نصف ذلك* (ابن خلدون، ي، 2011، ج1، ص: 234).

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ العملة المتداولة أيام الحصار هي الدينار الذي تم سكّه من طرف السلطان يغمراسن بن زيان والذي بلغ وزنه 4.2 غ ومقاسه 30 ملم، أيام تبعية الدولة لبني حفص (معريش، ك، د، ت، ص: 179)، في حين أنّ العملة المسكوكة بعد نهاية الحصار وهي نقد السلطان أبو حمّو موسى الأوّل الذي بلغ وزنه 4،66 غرام، ومقاسه 32 ملم (Henri Lavoix, 1933, tome 03, p : 459-460).

والملاحظ من خلال هذه الإشارات أنّ التّقد قد حافظ نوعاً ما على وزنه ومقاسه قبل الحصار وبعده، ممّا يدل على أنّه قد فقد نوعاً من القيمة أثناء الحصار، نظراً لتراجع المادة الأولية المخصّصة لسكّ العملة، وبذلك عرف تراجعاً في قيمته ليتدارك هذا النقص بفضل إصلاحات السلطان أبي حمّو موسى بنهاية الحصار مباشرة بقول التنسي: *فلما انصرف كان أوّل ما بدأ به الملك أبو حمّو... إصلاح ما تلثم من تلمسان* (التنسي، م، 2011، ص: 135).

خلاصة القول أنّ علاقة التّقد بالأسعار علاقة عكسية فكلاهما يتأثر بالآخر حسب درجة الزيادة والنقصان، لذا فإنّ وجود ظاهرة التضخم والانكماش ما هما إلاّ تعبيراً عن التذبذب الإقتصادي الذي أصاب الدولة في فترات متعدّدة بلغت أقصاها أيام الأزمات الإقتصادية.

وعليه فإنّ كمية التّقد المتداولة هي من تتحكّم في حركة الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً، لذا فإنّ ثبات قيمة التّقد وتحقيق الإستقرار التّقدي مرهون بدرجة تحكّم السلطة الزيانية في عمليات الإصدار التّقدي الذي تقوم به دار الضرب، وعليه فإنّ حجم التّقد يتوافق مع درجة الطلب حفاظاً على ثبات الأسعار واستقرارها.

الآثار والحلول:

نظراً لإرتباط التضخم بفكرة الغلاء فقد خصّص العلامة تقي الدّين أبو العبّاس المقرّيزي (ت 845هـ / 1441م)، فصلاً كاملاً سمّاه ﴿أقسام الناس وأصنافهم وبيان جُملي من أحوالهم وأوصافهم﴾ لغرض الوقوف على أهم آثار التضخم على النسيج الإجماعي، حيث عمد إلى وصف آثار ذلك على سبعة أصناف يمكن الاستئناس بها المعرفة آثارها البارزة على المجتمع الزياني (المقرّيزي، ت، 2007م، ص: 147).

الطبقة الحاكمة:

وهم السلاطين والحكام حيث تكون استفادتهم من التضخم استفادةً شكليةً صوريةً غير حقيقية نظراً لانخفاض قيمة التّقد وتراجع الحجم الإجمالي للتّنفقات خاصّة الملكية والجيش، ممّا يدفع السلطة لرفع الضرائب لتغطية العجز حفاظاً على دوام الملك (المقرّيزي، ت، 2007م، ص: 147).

والظاهر أنّ هذه القاعدة يمكن الأخذ بها نسبياً، خاصة مع السلاطين المتأخرين من بني زيان الذين كثرت ترفهم على حساب الرعية، لأنّ في زيادة الترف زيادة الطلب وارتفاع نسبة التضخم، خاصة مع السلطان عبد الرحمن بن تاشفين (التنسي، م، 2011، ص: 140) ، والسلطان السعيد بن أبي حمّو الذي ثارت عليه الرعية لكثرة إسرافه (التنسي، م، 2011، ص: 234-235).

وفي المقابل نجد من السلاطين من تأثر بالتضخم نظراً للغلاء الشديد، كحال السلطان أبي حمّو موسى الأول أيام الحصار الذي أظهر لأعيان دولته حالته المزرية حيث أرسلهم إلى مطبخه ليشاهدوا غذاءه بذلك اليوم، فكان عبارة عن مزيج من لحم حصان، كان ثمنه 10 دراهم صغار (1/10 من المثقال)، وحبوب الشعير وورق الليمون وأشجار أخرى ليزيد حجمه، وبذلك علم الناس أنّ حالته أضيق من حالتهم (الوزان، ح، 1983، م، ج 2، ص: 18).

ولعلّ هذا الوضع هو منافع لوصية أبي حمّو لولده الذي أمره بالإدخار زمن القحط والفتن والثورات كي يواجه بها آثار الفساد فيكون المال سنداً له ولجيشه وبه يُضعف عدوه ويهدأ من روعة رعيته زمن الأزمة (أبو حمّو الثاني، م، 2011، ص: 152).

الطبقة الغنية (التجار والأثرياء):

وهم مياسير الحال من التجار والأغنياء أصحاب الترف، حيث تكون استفادتهم صوريةً أيضاً نظراً لارتفاع النفقات وكثرة اختلاف

التقد: ﴿ فيعلم فساد ما كان يظن، وكذب ما كان يزعم ﴾
(المقريزي، ت، 2007م، ص: 148).

ويبدو أن هذه الفئة تعتمد على اغتنام هذه الفرص لزيادة حجم ثروتها المالية نظرا لارتفاع الأسعار (غلاء)، حيث يعتمد الكثير منهم إلى اكتناز المال الخالص دون المغشوش واحتكار السلع لرفع ثمنها أيام الأزمة، وقد أشار العقباني لهذه الظاهرة بتلمسان بتزامن الغلاء حيث يعتمد هؤلاء التجار إلى الإحتكار زمن الرخاء اعتمادا على أخبار التحذير بضيق الحال خاصة أيام الحصار (العقباني، ع، 1967م، ص: 129).

ولعل هذه الأساليب المتبعة من طرف الأغنياء تدفع الحاكم إلى إرغام المحتكرين على بيع مخزونهم للرعية خاصة مما فضل عن قوتهم وقوت عيالهم (العقباني، ع، 1967م، ص: 128).

وبالتنظر إلى أسعار المتوجات أيام الغلاء، يعتقد التاجر أو الغني أنه اكتسب ثروة من رفع الأثمان على الرعية، ولكنه في المقابل تزيد نفقاته بتراجع قيمة العملة المتداولة، لذا وصفهم المقريزي بالمُغفلين والبُؤساء لكون ما لهم قد أتت عليه الأزمة (المقريزي، ت، 2007م، ص: 148)، في حين نجد أن فئة أخرى من التجار من أصحاب السلطان تعتمد على رفع وتيرة العمليات الخيرية خاصة ما حدث أثناء مجاعة 776هـ / 1374م التي دفعت السلطان أبي تاشفين لفتح المطامير والحط من الأسعار رفقا بحال الرعية (العبدري، ع، 2005م، ص: 48)، وهناك فئة أخرى من التجار

آثرت الفرار من الغلاء إلى المناطق بعيدة يسودها الرّخاء بقول أحدهم:
﴿وَفَرَّ أَكْثَرُ أَهْلِهَا فَلَمْ يَبْقَ فِيهَا مِنَ الرِّعِيَةِ إِلَّا نَحْوُ
مِائَتَيْنِ﴾ (التنسي، م، 2011، ص: 132).

الطبقة المتوسطة:

وتشمل الفئة العاملة من التجّار الصغار وأصحاب المعاش وأرباب
المهن والأجراء وصغار الكسبة من الخدم والبُنات والفَعلة وأصحاب
الفلاحة، حيث تعرف هذه الطبقة زيادة في مداخيلها نظرا لارتفاع
الأسعار أو انخفاضها مع ارتفاع نفقاتها أيضا وهذا ما يدفعها إلى اللّجوء
للإستدانة تغطيةً للعجز أمام انخفاض قيمة
العملة (المقريري، ت، 2007، ص: 148-150).

ويبدو أنّ هذه الفئة المتوسطة قد تأثرت كثيرا بظاهرة الغلاء رغم
لجوتها أيضا للاحتكار على قدر المستطاع تفاديا للأزمة خاصة أولئك
الطحّانون وأهل الحوانيت وبائِعوا الخنطة
بتلمسان (العقباني، ع، 1967، ص: 128-129)، إلا أنّ أغلبية ممارسي
هذه المهن قد فرّوا من المدينة نظرا لشدة الحصار والغلاء وانقطاع الموارد
المساعدة على أداء الحرف والمهن (التنسي، م، 2011، ص: 132)، ومن
ذلك ما ذكره ابن خلدون قوله: ﴿وهو في ذلك مُستجمعٌ للمُطاولَةِ في
الحصار والتّضييق... يُنزل شديد العقاب والسّطوة لمن يُميرها ويأخذ
بالمرصاد على من يتسلّل بالأقوات إليها... فلا يخلصُ إليهم الطّيف ولا
يكاد يصل إليهم العيشُ مُدّة مقامه عليها﴾ (ابن

خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص: 292)، وبذلك فإنّ هذه الفئة قد قلّت وجودها زمن الأزمة وانقطع عملها وتزايدت ديونها رغم ارتفاع أجورها الذي قابله كثرة إنفاقها (المقريزي، ت، 2007م، ص: 148-149). ويبدو أنّ طبقة الفلاحين حاولت رفع أسعار المنتجات الإستهلاكية التي بلغت ذروتها أيام الحصار والغلاء بما تجاوز حدود العوائد، إلا أنّ طول المدة أتت على المخزون العام للرعية، ممّا دفع هذه الفئة إلى استهلاك مخزونها المالي وجميع الموجودات إلى أن ضاقت أحوالهم وأشرفوا على الفناء (ابن خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص: 128)، كما يُضاف لهذه الفئة جماعة الجند الذين توفي أغلبهم في ظلّ الصراع وما بقي منهم اكتوى بنار الغلاء والتضخم وتراجع أجورهم، ممّا دفعهم إلى رغبة الاستماتة بدل دُل الحصار وقهر العدو وضيق الحال، لذا لم يبق منهم سوى الألف (ابن خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص: 128؛ التنسي، م، 2011م، ص: 132).

طبقة العلماء والطلبة:

يضع المقريزي هذه الفئة من ضمن الذين لحقهم الموت لسوء ما حلّ بهم لذا فقد انتابهم القلّة والخصاصة وساءت معظم أحوالهم (المقريزي، ت، 2007م، ص: 149).

والظاهر أنّ فئة الطلبة قد تأثرت كثيرا بالغلاء وآثار التضخم نظرا لانقطاع المساعدات عليهم، لذا فقد زاد فقرهم أكثر ممّا كانوا عليه سابقا

حيث وصفهم الوزان بقوله: ﴿والطلبة أفقر الناس لأنهم يعيشون عيشةً بيّسةً في مدارسهم﴾ (الوزان، ح، 1983، ج2، ص: 21)، وكذلك هو حال الفقهاء العلماء الفقراء الذين دفعتهم الفاقة والغلاء لمغادرة المدينة حيث وصف ابن مرزوق حال علمائها بقوله: ﴿فكم خُربّت فيها من ذمّم، وكم هلكت فيها من أمم، وكم إنجلى من أهلها أعلام، وكم كابدوا من محن فيها وانتقام﴾ (ابن مرزوق، ع، 1981، م، ص: 203).

إلا أنّ بعض العلماء قد حملوا لواء التكافل الاجتماعي زمن الغلاء خاصّة أولئك الأثرياء، ومنهم الفقيه أبو العباس ابن مرزوق (681-741 هـ / 1282-1340 م)، الذي فتح مطامير القمح والفحم وأخذ يتصدّق بها على الفقراء زمن الغلاء، وكذلك الفقيه أبو عبد الله بن أبي بكر مرزوق الذي كان شديد المساعدات المالية لأهل العوز من الفقراء (ابن مرزوق، ع، د.ت، المناقب، ص: 190، 165-191).

الطبقة العامّة:

وهم أهل الخصاصة والمسكنة وهي أكثر الطبقات المتضررة من التضخم النقدي وارتفاع الأسعار، لذا فإن معظمها يموت جوعاً إلا قليل من أدركه الفرج (المقريزي، ت، 2007، م، ص: 150).

الملاحظ أنّ هذه الفئة هي الأكثر معاناة من التضخم لكونها طبقة كادحة تُستغلُّ بأثمان رخيصة، ولعلّ هذا الأمر هو ما دفع أغلبهم إلى أكل الجيف من القلط والفتران وأشلاء الموتى وخربوا بيوتهم للوقود حتى عجز وُجدتهم، وقلّ مالهم وضائق أحوالهم (ابن

خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص:128)، ولعلّ أغلبهم فرّ من الغلاء ولم يبق بالمدينة أيام الحصار سوى المائتين بعدما كانوا قرابة 120 ألف نسمة، نظرا لشدة أزمة الجوع وغلاء الأقوات حتى أشرف بنو عبد الواد على الهلاك والانقراض (ابن خلدون، ع، 2000م، العبر، ج7، ص:128؛ ابن خلدون، ي، 2011م، ج1، ص:234؛ الملي، م، 1989م، ج2، ص:454). وبذلك فإنّ التضخم النقدي المفرط قد ولّد أزمة ديموغرافية حقيقية نظرا لارتفاع الأسعار وتراجع الموارد المالية للدولة، لذا فقد كانت هذه الفئة الدنيا هي أكبر متضرّر من الظاهرة.

يتضح لنا ممّا سبق ذكره أنّ آثار التضخم تتفاوت تفاوتاً تدريجياً بين طبقات المجتمع الزياني، حسب قدرة كل فئة على تحصيل الثروة لمجابهة الأزمة، فكلّما كان ارتفاع الأسعار واضحاً تفاوتت الاستفادة منها بصفة صُورية للعديد من الفئات مع ارتفاع النفقات التي تأتي على كل ما تمّ ادّخاره من القيم التقديّة مُنخفضة القيمة، ولعلّ هذا الأمر هو ما يدفع أغلب الفئات للإستدانة لكون التّقد مُنخفض القيمة أمام زيادة وتيرة التّفقات التي تتطلب نقداً أكثر.

وبذلك يصبح للتّضخم آثاراً اقتصادية ترتبط بزيادة الهوّة بين الفقراء والأغنياء وانخفاض القدرة الشرائية للفئات العاملة والطبقات الدنيا، لترتفع مستويات الطلب الاستهلاكي الذي بدوره يرفع حجم الفقر والمعاناة، ومن هنا تصبح الدولة في أزمة خانقة سببها التّضخم النقدي (المصلح، خ، 2004م، ص:90-100).

ولا سبيل للشك أنّ سلاطين بني زيان قد حاولوا بشتى الطرق التخلّص من آثار التضخم النقدي والقضاء على الغلاء الذي جثم على الرعية زهاء مدة طويلة، لذا فقد أظهر هؤلاء شجاعة وبسالة في الصمود ضد الحصار الإقتصادي الذي صاحبه أزمة مالية ونقدية وديمغرافية أتت على كل موجود (ابن خلدون، ي، 2011، م، ج1، ص: 234؛ التنسي، م، 2011، ص: 132).

لذا فإنّ أوّل عمل قام السلطان أبي حمّو موسى الأوّل بعد نهاية الحصار والغلاء أن رفع العُبنَ عن الرعية وكسر قيود الغلاء برفع وتيرة الإصلاح النقدي بزيادة الإنتاج بدل الطلب، حيث عمد إلى إصلاح ما تلثم من تلمسان وبناء أسوارها وتوزيع المؤن على سكانها واتخاذ الخنادق والمخازن تفادياً للأزمة وعمد إلى تخزين الطعام والأدم، مالا حدّ له ولا حصراً (التنسي، م، 2011، ص: 135-136).

ومن دلائل الرّخاء انخفاض الأسعار إلى مستويات دُنيا، جعلت المصادر تتعجّب من ذلك التّحول فقد ذكر صاحب البُغية ذلك قوله: ﴿فلقد كان يفرح للشدة بمعاقبها الفرج﴾ (ابن خلدون، ي، 2011، م، ج1، ص: 234)، وعبر التنسي بقوله: ﴿فسبحان اللّطيف بعباده لا إله إلا هو﴾ (التنسي، م، 2011، ص: 135).

والملاحظ أنّ السلطان قد حافظ على نظام المعدنين (الذهب والفضة) في سكّ العملة بل عمد إلى إصلاح نقدي شامل وجديد، حافظ فيه على أسرة بني الملاح التي كلّفت بإدارة دار الضرب

بتلمسان (خليفة، ر، 2013م، ص: 91-93)، لذا تعد عملته أوّل نقد يعبر عن الإستقلال السياسي والإقتصادي والنقدي، حيث ضبط وزنه وعياره ومقاسه كبداية لعهد جديد من الإستقرار النقدي (Henri Lavoix ,1933,tome03,P :459-460).

وبذلك فإنّ ما قام به يعد انتصاراً اقتصادياً به تراجعت الأسعار وتبدّد الغلاء لتبدأ الرعية عهداً آخر قائم على تمهيد الملك وإعمار الدولة.

وبه نخلص إلى القول أنّ ظاهرة التضخم النقدي قد كان لها أثر بالغ بشكل متفاوت في زعزعة المسار الطبيعي لحركة الأسعار والنقد، ممّا أدى إلى عدة أضرار مسّت المجتمع والإقتصاد بالدرجة الأولى، ولعلّ شدة الظاهرة قد بلغت أوجّها أيام حصار تلمسان لذا كان أكبر امتحان للمجتمع الزياني والفكر النقدي للسلطين الذين ما فتؤوا يعملون على إيجاد حلول لهذه الظاهرة.

الخاتمة:

صفوة القول أنّ ظاهرة التضخم أو الانكماش النقدي مسألة نسبية الحدوث ترتبط بالنقد بشكل واضح لذا كانت العلاقة بين النقد والأسعار علاقة عكسية، يتوقف حجمها على درجة الوعي الإقتصادي ودرجة زيادة الإنتاج والحد من الطلب مع التشبث بقاعدة المعدنين التي تحافظ على استقرار قيمة النقد في النظام الإقتصادي الإسلامي.

لذا فإنّ بروز ظاهرة التضخم النقدي خاصة المفرط أو المتعلّق بالطلب، برز بشكل واضح أيام الأزمات الإقتصادية التي تمثلت في الحصار العسكري والإقتصادي، ممّا أثر على الإقتصاد والمجتمع وأجبر السلطة على حمل مشروع إصلاحية قائم على زيادة الإنتاج دون الطلب حفاظاً على استقرار الأسعار والحيلولة دون زوال قيمة النقد.

بعض التوضيحات:

01- تذهب النظرية الكميّة على أنّ النقود الرديئة تطرد النقد الجيد من الأسواق، ويفسّر المقرّبي هذه الظاهرة أنّ سببها دخول الفلس النحاسي بكميات كبيرة إلى سوق العملة نتيجة زيادة الثّرف وارتفاع النفقات الملكية، ممّا دفع السلطة لإغراق الأسواق بالنقد دون تطابق مع وتيرة الإنتاج، ممّا يضعف قدرة الرعية على اقتناء اللّوازم، والظّاهر أنّ هذه النظرة تتطابق مع نظرية (1519-1579م) المستشار المالي Thomas Gresham للملكة إليزابيت الأولى، والقائلة أنّ " La mauvaise Monnaie Chasse La Bonne " أي أنّ تخفيض العملة الجيدة يزيد من سرعة تداول النقد الرديء، ممّا يجعل الرعية تحتفظ بالجيد وتطرح الرديء الذي تزيد سرعة تداوله بين الأفراد، ممّا يؤدي إلى قلّة تداول النقد الجيّد. ينظر: المقرّبي، ت، 2007م، ص: 141، 145؛ العمري، ح، 1996م، ص: 102-103؛ Henri Laurent, 1933 Tome 05, P: 748.

02- ترتبط عادة الأزمات النقديّة في العصر الوسيط بعدة مُتغيرات يتعرض لها النقد أبرزها؛ الكساد، الانقطاع، الغلاء والرخص، وظاهرة

الغشّ للاستزادة. ينظر: حماد، ن، 2008م، ص: 88،379؛
عمارة، م، 1993م، ص: 410، 481؛ الشرباصي، أ، 1981م،
ص: 226،385؛ الجبوري، س، 2015م، ص: 249.

المصادر والمراجع العربية:

- 01- البرزلي، أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي (ت841هـ / 1438م)
(2002م)، فتاوى البرزلي جامع المسمى مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالفتين
والحكام، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط.1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- 02- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله (ت779هـ / 1377م)، (1987م)، رحلة ابن
بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق محمد عبد المنعم
الريان ومراجعة مصطفى القصاص، ط.1، بيروت، لبنان، دار إحياء العلوم.
- 03- التنسي، محمد بن عبد الله (ت899هـ / 1493)، (2011م)، تاريخ بني
زيان ملوك تلمسان، مقتطف من نظم الدرّ والعقبان في شرف بني زيان، تحقيق محمود
آغا بوعياد، الجزائر، دار موفم للنشر.
- 04- أبوحمّو الثاني، محمد بن يوسف (ت791هـ / 1388م)، (2011م)، واسطة
السُّلوك في سياسة الملوك، تقديم عبد الرحمن عون، الجزائر، منشورات بونة للبحوث
والدراسات.
- 05- ابن خلدون، عبد الرحمن (ت808هـ / 1405م)، (2000م)، تاريخ ابن خلدون
المسمى ديوان العبر والمبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذي
السلطان الأكبر، تحقيق خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، بيروت، لبنان، دار
الفكر.
- 06- _____، (2001م)، مقدّمة ابن خلدون، ضبطه خليل شحادة وراجعته
سهيل زكار، بيروت، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- 07- ابن خلدون، أبو زكرياء يحيى (ت780هـ / 1378م)، (2011م)، بُغية الرُّواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، د.م، عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
- 08- العبدري، أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن سعود (ت بعد 700هـ / 1300م)، (1426هـ / 2005م)، رحلة العبدري، تحقيق علي إبراهيم كردي، ط.2، د.م، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
- 09- العقباني، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد التلمساني (ت 871هـ / 1467م)، (1967م)، تُحفة الناظر وغنيمة الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق علي الشنوفي، Damas، Bulletin d'études Extrait du orientates de L'institut Français, Tomexix.
- 10- العمري، شهابُ الدّين ابن فضل الله (ت 749هـ / 1348م)، (2010م)، مسالكُ الأبصار في ممالك الأوصاف، تحقيق سلمان الجبوري ومهدي النجم، ط.1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- 11- المازوني، أبو زكرياء يحيى بن موسى بن عيسى (ت 833هـ / 1478م)، (د.ت)، الدُّرر المكنونة في نوازل ماؤونة، دراسة وتحقيق فندوز ماحي، د.م، منشورات وزارة الشؤون الدّينية والأوقاف.
- 12- _____، (2004م)، الدُّرر المكنونة في نوازل ماؤونة، تحقيق حساني مختار، الجزائر، مخبر المخطوطات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- 13- ابن مرزوق، أبو عبد الله التلمساني (ت 791هـ / 1379م)، (1981م)، المُسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق ماريّا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعباد، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 14- _____، المناقبُ المرزوقية (2008م)، دراسة وتحقيق سلوى الزاهري، ط.1، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- 15- المقرزي، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي (ت 845هـ / 1441م)،
2007م)،، إغاثة الأمة بكشف الغمّة، تحقيق كرم حلمي فرحات، ط.1، جمهورية مصر
العربية، عين للدراسات والبحوث العلمية والإجتماعية.
- 16- الوزان، الحسن بن محمد الفاسي المعروف بليون الإفريقي (ت بعد
957هـ / 1550م) (1983م) ، وصف إفريقيًا، ترجمة محمد حجي و محمد
الأخضر، ط.2، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي.
- 17- الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت 914هـ / 1508م)، (1981م)،
المعيار المرّب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء
بإشراف محمد حجي، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية.
- 18- ابن يوسف الحكيم أبو الحسن علي (كان حيا سنة 749هـ / 1348م)،
(1958م)، الدّوحة المُشْتَبَكَةُ في ضوابط دار السكّة، تحقيق حسين مؤنس، العدد 1-2،
المجلد السادس، مدريد، مجلّة المعهد المصري للدراسات الإسلامية .
- 19- بشاري لطيفة، (2011م)، العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة
بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13 - 16م)،
ط.1، تلمسان، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- 20- بلعربي خالد، (2014م)، ورقات زيانية، دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب
الأوسط في العهد الزياني، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 21- بواشي خديجة نشار، (2013م)، العناصر الزخرفية على المسكوكات المغربية
من القرن 10 إلى القرن 14م، الجزائر، منشورات وزارة الثقافة.
- 22- التركماني عدنان خالد، (1988)، السياسة النقدية والمصرفية، عمان
/ بيروت، مؤسسة الرسالة.
- 23- الجبوري سعد رمضان، (2015م)، المسكوكات الإسلامية، ط.1، عمان، دار
الفكر.
- 24- حساني مختار، (2009م)، تاريخ الدولة الزيانية، الجزائر، منشورات الحضارة.

- 25- رمضان عاطف منصور محمد، (2008م)، النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة، ط.1، القاهرة، مكتبة الزهراء الشرق.
- 26- سعيدان عمر، (2002م)، علاقات إسبانيا القُطْلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، دراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعليق وتحليل، ط.1، الجمهورية التونسية، منشورات سعيدان.
- 27- علوي حسن حافظي، (1997م)، سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن من الهجري الرابع عشر الميلادي، مراكش، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- 28- بن قربة صالح يوسف، (2011م)، المسكوكات المغربية، على عهد الموحدّين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر للميلاد، دراسة حضارية، الجزائر، دار الساحل.
- 29- المليي مبارك بن محمّد، (1989م)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 30- يوسف جودت عبد الكريم، (1992م)، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، (9-10م)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 31- برونشفيك روبر، (1988م)، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة حمادي الساحلي، ط.1، لبنان، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 32- بن ساعو محمّد، (2013 - 2014م)، التجارة والتجار في المغرب الإسلامي القرن 07 - 10هـ / 13 - 15م، رسالة ماجستير، إشراف مسعود مزهودي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، باتنة، جامعة الحاج لخضر.

- 33- شقدان سام كامل عبد الرزاق، (2002م)، تلمسان في العهد الزياني (633-962هـ/1235-1555م)، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف هشام أبو رميلة، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، نابلس، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.
- 34- عبد المولى سيّد شوريجي، (1989م)، الفكر الإقتصادي عند ابن خلدون، الأسعار والنقود، دراسة تحليلية، إدارة الثقافة والنشر، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 35- العمري حسن محمود، (1996م)، نظرية استقرار النقد عند المقرئزي، رسالة ماجستير، إشراف عبد الرؤوف الخرابشة ورياض المومني، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الفقه والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.
- 36- كربوع مسعود، (2012-2013م)، نوازل النقود والمكاييل والموازن في كتاب المعيار للونشريسي، جمعا ودراسة وتحليلا، رسالة ماجستير، إشراف رشيد باقة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، باتنة، جامعة الحاج لخضر.
- 37- بن مصطفى إدريس، (2006-2007م)، العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الأيبيرية في عهد الدولة الزيانية، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف مبخوت بودواية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد.
- 38- المصلح خالد عبد الله، (2004م)، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه في الفقه الإسلامي، فروع القصيم، جامعة القصيم، الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 39- خليفي رفيق، (2013م)، حرفيو السكّ النقدي في المغرب الزياني، أسرة ابن الملاح أنودجاً (633-718هـ/1235-1318م)، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، العدد الرابع.

- 40- معريش كريمة، (د.ت)، «أهمية السكّة في تاريخ ملوك بني زيان»، مجلة آثار، جامعة الجزائر 02، العدد 01، المجلد 13.
- 41- حمّاد نزيه، (2008م)، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1 دمشق/ بيروت،، دار القلم/ الدار الشامية.
- 42- الشرباصي أحمد، (1981م)، المعجم الإقتصادي الإسلامي، د.م، دار الجيل.
- 43- عمارة محمّد، (1993م)، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط.1، بيروت/ القاهرة، دار الشروق.
- المراجع الأجنبية:

- 44- Henri Laurent, (1933), La Loi De Gresham Au Moyen – Age, Essai Sur La Circulation Monetaire Entre La Flandre Et Le Brabant, A La Fin Du xiv e Siècle, Bruxelles, Revue Belge De Philologie Et D’ Histoire, Tome 05.
- 45- Henri Lavoix, (1891), Catalogue Des Monnaies Musulmanes De La Bibliothèque National, Paris, Espagne et Afrique, Publiè Par Ordre Du Ministère De L’instruction Publique, Imprimerie National, Tome n : 03.

لإحالة على هذا المقال:

- أحمد طاهري، (2020)، « ظاهرة التضخم النقدي في العهد الزياني » مساهمة في علاقة النقد بالأسعار». المواقف، المجلد: 16، العدد: 04، ديسمبر 2020، ص. ص 123 - 163.